في ذكري اليوبيل الذهبي:
تجربة قسم الآثار - جامعة الخرطوم
في إدارة المصادر الآثارية
(1964-2014م)

د. عبد الرحمن إبراهيم سعيد علي
أستاذ مشارك – قسم الآثار – جامعة الخرطوم

المستخلص

يعد علم إدارة المصادر الأثرية من العلوم الحديثة والتي ظهرت مؤخرا - وقسم الآثار – جامعة الخرطوم رائد هذه الدراسة في السودان - حيث نشأ في سبعينيات القرن الماضي، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن ما زال يعني بالجوانب البحثية والدراسات ذات الصلة بحماية التراث وحفظه. وللقسم عدة مشاريع علمية بحثية وعلاقات أكاديمية واجتماعية وثقافية كثيرة مع عدة جهات محلية وإقليمية وعالمية في مجال الآثار. ونتيجة لتضافر تلك الجهود الكبيرة وفي عدة مجالات وعلى كافة الأنشطة والجوانب المتعلقة بالآثار تم رفع القسم بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالسودان إلى درجة قسم متميز، ووافقت على إنشاء "كرسي الآثار".

الكلمات المفتاحية: إدارة المصادر الأثرية، قسم الآثار، مشاريع، متميز، كرسي الآثار

Abstract

The science of Archaeological Resource Management is considered one of the modern sciences that has emerged recently - and the Department of Archeology - University of Khartoum is the pioneer of this study in Sudan - where it originated in the 1970s, and since that time until now it is still concerned with research aspects and studies related to the protection and preservation of heritage. The department has several scientific research projects and many academic, social and cultural relations with several local, regional and international bodies in the field of archaeology. As a result of the combination of these great efforts in several fields and all activities and aspects related to antiquities, the department at the Ministry of Higher Education and Scientific Research in Sudan was raised to the rank of a distinct department, and it agreed to establish the "Archaeology Chair".

Keywords: Archaeological Resources Management- Department of Archaeology- Projects- Distinct-Archaeology Chair.

مقدمة:

يتميز السودان، هذا البلد المترامي الأطراف، بثرائه الكبير والضخم بالآثار والمواقع الأثرية الخالدة نتيجة لتنوع بيئته الطبيعية والجغرافية. وقد توزعت وانتشرت هذه الآثار في كل أرجائه شاهدا ورمزا للتواصل والاستمرارية في شتي مجالات الحياة خاصة الثقافية والحضارية لإنسانه العظيم. كل هذا الإرث الضخم يجعل من البلد قادرا ومكلفا بحمل هذا الإرث التاريخي من أجل الهوية والنهوض والريادة والتقدم. وكما هو معلوم بأن المصادر الأثرية وإدارتها بالطريقة العلمية الصحيحة، تعد من أهم الآليات التي تعكس تاريخ الشعوب ونمط حياتها، فهي ثمرة ثقافتها ونتاج حراكها الفكري، إذ يعكس الثراء والتنوع لأوجه الإبداع الثقافي الديني والاجتماعي للإنسانية جمعاء.

ويعد قسم الآثار – جامعة الخرطوم رائد علم إدارة المصادر الأثرية في السودان، وربما على مستوى الوطن العربي كذلك، إذ يعد ولأسباب كثيرة الإدارة الثانية بعد الهيئة العامة للآثار والمتاحف في إدارة الآثار في السودان. ومنذ إنشاء هذا القسم في ستينيات القرن الماضي وحتى الآن يقوم بمهام حفظ الآثار في السودان وحمايتها، وبعدة طرق ومناهج علمية بداية بتقديم كورسات دراسات جامعية ليتخرج بها طلاب سودانيون راغبون وتعنى بالجوانب البحثية الدراسية لإثراء الثقافة والحضارة السودانية ونشر الوعي الأثري، إلى مقررات جديدة وحديثة تواكب التقدم والتطور الكبير في علم الآثار على المستويين المحلي والعالمي. ونتيجة للعمل الذي تم بالقسم من تطور ومواكبة، فقد صار له علاقات ثقافية واجتماعية وأكاديمية كثيرة مع عدة جهات عاملة في مجال الآثار في العالمين العربي والإفريقي وفي أوروبا كذلك، إلى جانب اشتراك بعض من أساتذة القسم في بناء هياكل أثرية داخل السودان (أقسام الآثار الأخرى التي نشأت حديثا) وكذا في البلاد العربية والإفريقية، بالإضافة إلى نشاط أعضاء القسم وخريجيه في الجمعيات الأثرية المحلية والإقليمية والعالمية، كما أن للقسم مشاريع علمية بحثية في مجال الآثار بالاشتراك مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف وجهات أخرى ذات صلة بالعمل الآثاري.

ونتيجة لتلك الجهود الكبيرة والمتميزة للقسم في عدة مجالات وعلى كافة الأنشطة والجوانب المتعلقة بالعمل الآثاري داخل البلاد وخارجها، تم رفع القسم من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى درجة قسم متميز، ووافقت على إنشاء كرسي الآثار.

واحتفالنا باليوبيل الذهبي للقسم مناسبة للتوثيق الكامل لكل الأعمال الأكاديمية والبحثية والميدانية له عبر الخمسين سنة التي مرت من عمره، كما أنها مناسبة للتوثيق لعلاقاته العلمية الخارجية من مشاريع مشتركة مع الجامعات والمتاحف العالمية واشتراك في مؤتمرات عالمية وتقديم أوراق علمية.

شكرنا وتقديرنا لإدارة جامعة الخرطوم العليا وكلية الآداب وهيئة التدريس بالقسم لجعل مناسبة اليوبيل الذهبي بقسم الآثار نموذجا يحتذى به لبقية أقسام الجامعة ومشروعا وطنيا قوميا للتعريف بالآثار السودانية في مختلف حقب التاريخ والتعريف بعظمة الحضارة السودانية التي سبقت كل حضارات العالم، من خلال برنامج الاحتفال والتكريم اللائق بالأساتذة الأجلاء الذين شاركوا في تأسيس القسم ومازالوا على رأس العمل فيه، وتنفيذ برنامج علمي وثقافي واجتماعي مصاحب له، بمشاركة الجهات الرسمية وكل الجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وجعل أمر الآثار السودانية "الحضارة السودانية" أمرا قوميا ووطنيا وإقليميا وعالميا.

علم إدارة المصادر الأثرية:

يعد علم إدارة المصادر الثقافية من العلوم حديثة النشأة والتكوين، ظهر لأول مرة في مطلع سبعينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث تم وضع أسسه ومناهجه ونظرياته التي وجدت قبولا واسعا بين المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العلمي التي تهتم بالتراث الثقافي في مختلف بقاع العالم (Kabbashi, 2002, 62-67).

ظهور هذا العلم في عصر المعرفة العلمية المذهلة والتطور التقني الهائل الذي شهده القرن العشرين وخاصة العقدين الأخيرين منه، جعل من هذا العلم ومن منهجه ووسائله وطرقه الأكثر فاعلية ومواءمة لمواجهة التحديات ومجابهة المخاطر البشرية والطبيعية، التي يتعرض لها التراث الثقافي في جميع أنحاء العالم، نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدت بصورة رئيسية في تطورها وتنميتها على المشروعات التنموية الكبرى (الزراعية، الصناعية والتجارية)، والتي قامت وتوسعت خصما على موارد التراث الثقافي (Development Versus Culture).

لقد انتهج علم إدارة مصادر التراث منذ بداياته الأولى خططا وسياسات غير تقليدية في مداخله وطرقه لإدارة مصادر التراث، وفي معالجاته للموضوعات النظرية والتطبيقية المتعلقة بإدارة مواقع التراث، مستفيدا من نظم المعلومات التقنية الحديثة المتمثلة في نظم المعلومات الجغرافية (G.I.S)، (Geographic Information System)، والاستشعار عن بعد (Remote Sensing)، وعلوم الفضاء (Space Sciences)، وتقنيات الحاسبات الإلكترونية والبرمجيات، ونظم تحديد المواقع العالمي (G.P.S)،(Global Position System)، ونظم إدارة قواعد البيانات (D.B.M.S)، (Data Base Management System)، ومن أجل محافظته على موارد التراث الأثري عند إجراء أعمال التنقيب والبحث الأثري فقد استخدم العلم طرقا ووسائل ذات طبيعة غير مدمرة (Non-destructive Methods) مثل طريقة أخذ العينات (Sampling)، والمسح الجوي (Air Photography)، والطرق الجيوفيزيائية (Geophysics Methods)، والتي أسهمت كثيرا

في تحديد التجاويف وأبعادها تحت سطح الأرض مما ساعد على معرفة ما بداخل الأرض من قطع أثرية ومنشآت معمارية دون الحاجة إلى تدمير الطبقات الثقافية، الأمر الذي سيساعد كثيرا في حفظ موارد التراث الثقافي في وضعها الأصلي (In situ)، بما يتيح لأجيال المستقبل وللتقنيات العلمية المتطورة المجال في دراسة موارد التراث وإدارتها بشكل أفضل.

كما يعد علم إدارة المصادر الثقافية (CRM) علما تنمويا تطبيقيا يسعى دوما إلى توظيف المصادر الثقافية واستغلالها الاستغلال الأمثل في مجال الاستثمار السياحي وصناعة السياحة، بغرض خلق تنمية مستدامة تساهم في زيادة الدخل القومي وتوسيع القاعدة الاقتصادية للمجتمعات المحلية من خلال موارد السياحة الثقافية (Cultural Tourism). كما يسعى هذا العلم أيضا إلى تحقيق مبدأ استدامة البيئة وذلك من خلال انتهاج سياسة الحماية المتكاملة (Integrated Protection Policy) ووضع خطة إدارة المواقع الثقافية.

وهنالك عدة مفاهيم لإدارة التراث الثقافي منها ما أشار إليها بتلر (Butler) إلى أن مفهوم إدارة التراث الثقافي الأمريكي يعد مفهوما واسعا، يتضمن الحصر والمعرفة والتوثيق والتقييم لموارد التراث الثقافي ومعالمه، ووضع الخطط لإدارة مواقعه غير القابلة للتجديد (Butler, 1987, 821).

وهذه المصادر تشمل المباني التراثية والمعالم والصروح التاريخية، والمواقع الأثرية ومنظر البيئة الثقافية، وكل دائرة النشاط البشري في الماضي.

كما يري فاقان (Fagan) أن مفهوم إدارة المصادر الثقافية يتضمن كل الموارد الثقافية التي من صنع البشر، وكذلك معالم البيئة الطبيعية المادية ومظاهرها التي لها ارتباط وثيق بالنشاط البشري (Fagan, 1988, 544).

وتتميز هذه الموارد الثقافية بأنها غير قابلة للتجديد وإعادة الإنتاج. ويشمل هذا المفهوم المواقع الأثرية، المباني التاريخية، التراث العمراني، ومنظر البيئة الثقافية ذا الأبعاد المرتبطة بدائرة النشاط الإنساني. وعلميا وكما أشار اوكيفي (Okeefe) بأن مفهوم إدارة الموارد الثقافية الأمريكي مفهوم واسع يعني "تعريف وتحديد الموارد الثقافية والعمل على حمايتها وصيانتها والحفاظ عليها ونشر نتائج البحوث العلمية ذات الصلة بها عبر كل الفترات التاريخية حتى يستفيد منها المجتمع الإنساني قاطبة" (Okeefe, 1993, 407).

بداية الاهتمام بالتراث الثقافي:

تعود بداية الاهتمام بإدارة التراث الثقافي إلى وقت مبكر من التاريخ، حيث بدأت في شكل قوانين

وتشريعات صدرت عن عدد من الدول بغرض حماية مواقع تهمها داخل أراضيها.

ومن أمثلة ذلك صدر في السويد في عام 1866م إعلان ملكي قرر فيه بأن كل التحف والأثريات القديمة، تعد من أملاك التاج الملكي. كما صدر قانون في إيطاليا في مطلع القرن التاسع عشر بغرض حماية بعض المدن التي آلت إلى الهلاك. وفى عام 1863م انتبهت بريطانيا إلى الاهتمام بتراثها وكذلك في الدنمارك في عام 1873م ثم بعد ذلك أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانوناً للآثار في عام 1906م (Kabbashi, Op.cit, 56).

مرت إدارة التراث الثقافي بطفرة كبرى، وذلك عندما بدأت المنظمات الدولية الاهتمام بالإرث الثقافي، خاصةً في ظل قيام الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، إضافة للصراعات الجانبية مما حدا بالمنظمات الدولية إصدار التشريعات الدولية لحماية التراث وصيانته وحفظه، وعلى رأس هذه المنظمات تأتى منظمة اليونسكو. أقرت اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة (منظمة اليونسكو) عددا من الاتفاقيات والتوصيات لحماية التراث الآثاري منها:

- اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح وهي معتمدة في لاهاي في مايو 1954م وتعرف باسم اتفاقية لاهاي.

- اتفاقية 1970م حظر ملكية الممتلكات الثقافية ومنع استيرادها وتصديرها بطرق غير مشروعة.

- توصية بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي على الصعيد الوطني.

- اتفاقية باريس 2003م بشأن صون التراث الثقافي غير المادي، ومن أهم أهدافها احترام التراث الثقافي غير المادي للجماعات وصونه والتوعية على الصعيد المحلى والوطني والدولي.

منهجية إدارة موارد التراث الثقافي:

لقد جاء الاهتمام الحالي بإدارة موارد التراث نتيجة لعوامل متعددة ومختلفة أهمها:

1/ الدمار الذي لحق بالتراث (الثقافي والطبيعي)، إضافة إلى المخاطر الطبيعية والبشرية، التي تهدد بقائه بوصفه إرثا إنسانيا حضاريا .

2/ السرقات والاعتداءات على موارد التراث .

3/ الإهمال وسوء أعمال الترميم.

4/ قلة الوعي لدى المواطنين بأهمية التراث، ومحاولات الهدم المتسارع لمواقع التراث الثقافي والطبيعي الناتجة عن المشروعات التنموية والزحف العمراني.

هذه العوامل جميعها وغيرها تؤدي إلى تدمير التراث الإنساني وتشويهه ومن ثم طمس الإرث الحضاري للأمم والشعوب. فهدم التراث وتدهوره يعدّ من أهم قضايا أمتنا الثقافية والتراثية المعاصرة. لذا كان لابد من إتباع منهجية علمية للحد من هذا الدمار والتقليل من آثاره (كباشي، 2008، 34). إن إدارة موارد التراث لا يمكن فهمها في إطارها الشامل إلاّ من خلال أربعة محاور أساسية ووفق منهجية متكاملة ومتداخلة، تعمل على حماية هذا التراث، هذه القواعد أو المحاور تتمثل في:

1/ تحديد موارد التراث.

2/ أهمية الموارد التراثية .

3/ الحفاظ على المورد التراثي وحمايته .

4/ الخطط والبرامج والاستراتيجيات .

الحماية والإدارة :

ينبغي أن تكفل أنشطة الحماية والإدارة المحافظة على القيمة العالمية الاستثنائية وشروط السلامة والأصالة التي كانت تتمتع بها ممتلكات التراث العالمي وقت إدراجها في القائمة، والعمل على تعزيزها في المستقبل، كما يجب أن تحظى جميع الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي **بالحماية والإدارة** الملائمتين على المستوى التشريعي والتنظيمي أو التقليدي لضمان صونها على المدى الطويل، وينبغي أن تشمل تدابير الحماية هذا الرسم السليم لحدود الممتلكات، كما يجب أن تثبت الدول الأطراف بحماية الممتلك الثقافي المرشح على النحو الملائم وعلى المستوى الوطني والإقليمي والتقليدي، وعليها أن ترفق بملف الترشيح النصوص الملائمة الخاصة بالحماية وتقدم شرحا واضحا لكيفية هذه الحماية.

خطة لإدارة مو اقع التراث الأثري:

تتبني خطة إدارة التراث الثقافي بصورة أساسية على مبدأ الحماية والمحافظة.

مفهوم الإدارة:

تتمثل الإدارة في فرعين، الأول الفرع الإداري، والثاني الفرع الفني، المحور الأول يهتم بموظفي الإدارة والجوانب المالية وشؤون الأفراد .أما المحور الثاني، يهتم بالفنيين الذين يقومون بالتوثيق والرسم والترميم وغيرها من أمور العمل الحقلي .المحور الإداري يشمل أمور عدة منها:

التخطيط:

وهي العملية التي تسبق إقامة أي مشروع، وهي دراسة أهداف المشروع وتوفير التمويل اللازم له وتجهيز كل الأمور المتعلقة بالجوانب المالية والتصاديق والحماية للعمال وغيرها .

التنظيم:

وهي المرحلة الثانية، حيث يتم تقسيم الأعمال على مجموعات، كل مجموعة تكون مسؤولة عن جانب معين بالمشروع من أجل حفظ الموقع الثقافي .ويجب في التوزيع مراعاة التخصص، إذ لا يجوز وضع أناس غير مدربين في أعمال مهمة كهذه.

التوجيه:

وهي مسؤولية الرؤساء الذين يقومون بتوجيه المرؤوسين بالقيام بالأعمال .وهي عملية لازمة لأن التوجيه يصحح كثيراً من الأخطاء.

المر اقبة:

وهي العملية التي ترافق التوجيه، وهي مراقبة لازمة للأعمال التي تتم وتحفز العمال وتشجعهم .

التقييم :

وهي المرحلة الأخيرة من العمل، وهي عملية لازمة لتقييم العمل والأخطاء التي صاحبت العمل لتجنبها في الأعمال القادمة (كباشي، المصدر السابق، 34).

أهداف خطة إدارة المو اقع:

لتحقيق خطة لإدارة أي موقع تراثي لا بد من:

- أن تكون الخطة عملية وواقعية ومحددة البرامج وآليات التنفيذ.

- أن يشارك في وضعها ورسم سياستها خبراء ومتخصصون في مجال التخطيط.

- انتهاج سياسة عامة تهدف إلى تحقيق روح الانتماء الثقافي لموقع التراث ومعالمه .

- العمل على حمايته وعرضه وتعريفه ونقله للأجيال القادمة .

- تبني السياسات والخطط والتشريعات والمعايير الدولية التي تعمل على الحفاظ عليه وإدارته بصورة علمية فاعلة .

- العمل على نشر الوعي الثقافي بأهمية المواقع التراثية الثقافية .

- إشراك المجتمعات المحلية في عملية إدارة المواقع، وإنشاء جمعيات طوعية وأهلية وصديقة للتراث.

- تطوير الأبحاث والدراسات العلمية والفنية القاصدة لإدارة المواقع التراثية.

- تأهيل الكوادر وتدريبها وتطويرها من أجل العمل على إدارة المواقع التراثية في المستقبل.

- العمل على تسجيل كل المواقع التي تستوفي شروط القيمة الاستثنائية من أجل ضمان حفظها وصونها وحمايتها.

العوامل التي تؤدي إلى تدهور مو اقع التراث الآثاري في السودان:

يعزى التدهور الكبير الذي تعرضت له مواقع التراث الأثري في البلاد إلى عوامل عديدة منها:

1/ العوامل البشرية والطبيعية.

2/ غياب الاستراتيجيات والخطط والبرامج.

3/ الافتقار إلى التشريعات المتطورة التي تحمي التراث الوطني.

4/ الافتقار إلى بعض المفاهيم الحديثة في مجال إدارة الموارد الثقافية.

5/ غياب الوعي الأثري بالأهمية التاريخية، الثقافية والفنية لمواقع التراث الأثري.

آليات الحفاظ على التراث الآثاري:

هنالك عدة آليات للحفاظ على التراث الآثاري منها:

1/ المسح الميداني وتكوين قاعدة معلومات.

2/ رصد الأنشطة البشرية والطبيعية المتعددة.

3/ إجراء أعمال البحث الأثري والأعمال الإنقاذية.

4/ سياسة الحماية الوقائية.

5/ التشريعات والنظم والقوانين الوطنية.

6/ التدريب والتأهيل.

7/ تطبيق المبادئ والتوجيهات الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالتراث الثقافي (كباشي، المصدر السابق، 38-41).

إدارة الآثار في السودان:

الهيئة العامة للآثار والمتاحف:

تعد زيارات الرحالة الأوربيين الذين زاروا السودان خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين وبدايات القرن العشرين من المصادر الهامة في تاريخ السودان، وهي التي أظهرت للعالم ولأول مرة كنوز السودان الأثرية. هؤلاء الرحالة كثر، لكن هنالك رحلات كان لها بالغ الأثر في معرفة الكثير عن البلاد وآثارها، ومن هؤلاء نجد رحلة السويسري جون لويس بروكها ردت (Burchardt) والتي تمت في العام 1813-

1814م، وعلى أثر رحلاته وكتاباته عن منطقة بلاد النوبة وفدت إلينا أفواج من الرحالة ولأغراض مختلفة، إلا أن الكثير منهم اهتم بزيارة المواقع الأثرية المنتشرة على ضفتي النيل، وكانت هذه الزيارات لأغراض مختلفة كما ذكرنا سابقا، لكن كانت لإحداهم غرض وحيد وهو زيارة الآثار ودراستها، وكان من ضمن هؤلاء البريطانيان جورج وادنقتون (Waddington) وبرنارد هانبري (Hanbury)، الذين زارا السودان سنة 1820-1821م، وتركا لنا وصفا دقيقا لكل المواقع الأثرية التي زاراها، بالإضافة إلى أنهما نشرا رسومات وبيانات عن تلكم الآثار. بالإضافة إلى الرحالة الإنجليزي هوسكنز (Hoskins) الذي زار السودان عام 1833م وغيرهم. وخلال حملة الأمير إسماعيل بن محمد علي باشا إلى السودان عام 1820-1821م، وقيام حكم محمد علي باشا في السودان (1821-1848م) فقد حظيت هذه الفترة في تاريخ السودان بزيارة عدد كبير من الرحالة الأوروبيين، وعلماء آثار ومصريات وتاريخ قديم كذلك، وكان من أهمهم العالم الفرنسي فردريك كايو (Caillaud) الذي صحب حملة محمد علي باشا إلى السودان، وأذن له بزيارة منطقة أهرام مروي، وسجل بالرسم آثار المدينة وأهراماتها، كما زار سوبا ثم اكتشف آثار النقعة والمصورات، وتعد كتابات كايو عن تلكم الآثار من أهم المصادر حتي الآن. كما أرسل الملك فردريك ويليام الخامس (Fredric) ملك بروسيا حملة ملكية لتقوم بتسجيل الآثار في السودان في عام 1845م، وكانت هذه الحملة الكبري تحت قيادة العالم الألماني ريتشارد لبسيوس (Lepsius)، والذي قام بتنفيذ هذه الحملة وترك لنا مصادر لا غنى عنها لكل طالب أو دارس للآثار السودانية.

والخلاصة التي نخرج بها أن مشاهدات هؤلاء الرحالة وكتاباتهم ودراساتهم في مختلف الأقاليم السودانية، والتي قدر لهم زيارتها ومشاهدتها وسجلوها في كتب رحلاتهم، تعطي في مجملها صورة واضحة وحية لأحوال السودان الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلال تلك الفترة. كما أن هذه الرحلات والكتابات عن الآثار السودانية بينت أنه كان العالم الأوروبي على دراية تامة بأهمية السودان التاريخية والحضارية في بداية القرن العشرين. فصار بعد ذلك إحدى الوجهات الرئيسية التي يقصدها دارسو الآثار والحضارة من الدول الأوروبية، وبذلك بدأت الدراسة العلمية المقننة للآثار السودانية بهؤلاء في بداية القرن العشرين. لكن هنالك بعض المآخذ التي يمكن أخذها في تلك الفترة، فقد كانت نظرة السلطة الحاكمة في العهد التركي في كثير من الأحيان تميزت بإهمال هذه الأماكن وبعدت كلياً عن الاهتمام بها ولم تدرك ماهيتها، بل تركت للمغامرين والباحثين عن الكنوز الأثرية يعبثون بها كما يريدون ويسرقون مقتنياتها، ففي عهد حكم محمد علي باشا على مصر وولاية خورشيد باشا على السودان (1826- 1839م) قام مغامر إيطالي في خدمة الحكومة المصرية يسمى فيرليني (Giuseppe Ferlini) في عام 1834م بتدمير أهرامات مروي (البجراوية) من أعلى وذلك أثناء بحثه عن كنوز ملوك وملكات مروي، حيث كان يقوم بتهديم قمة الهرم من أعلى إلى أسفل علماً بأن المدافن الملكية توجد أسفل الهرم، وبهذه الطريقة قام بتدمير عدد من الأهرامات وخاصة الهرم رقم (6) هرم الملكة أماني شاخيتو (26- 20 ق.م)، وهو أكبر أهرامات مروي، وقد عثر على كثير من المقتنيات

الذهبية والحلي المرصعة بالحجارة الكريمة وخاصة كنوز الملكة أماني شختي. وقد قام فيرليني ببيع هذه المقتنيات لبعض الشخصيات والمتاحف في أوروبا واستقرت الآن بمتحف برلين وميونخ بألمانيا. وقد ظل التراث السوداني يعاني منذ تلك الفترة في هذا العمل التخريبي وظلت تتوارثه الأجيال، حتى قام الجيل الحالي في السبعينيات من هذا القرن بترميم ما دمره فيرليني ولازال العمل متواصلاً في مشروع ترميم أهرامات البجراوية باعتبارها إحدى مشاريع التنمية للهيئة العامة للآثار والمتاحف. إن أمر تدمير الآثار في العهد التركي لم يقتصر على الأفراد بل أن الدولة لم تتوان عن تدمير المواقع الأثرية في سبيل الحصول على مواد البناء الموجودة بها بغرض استخدامها في مبانيها الجديدة ويشير المؤرخ ريس ستيفنسون (R.C. Ste Venson) إلى أن خورشيد باشا بدأ في بناء مباني الخرطوم لتكون عاصمة له، وأن العمل سار بسرعة كبيرة ومعظم الطوب أتي من آثار سوبا. ولم يتوقف الولاة الأتراك في السودان من أخذ مواد البناء من المواقع الأثرية فنجد حاكم عام السودان عبد اللطيف عبد الله باشا 1850- 1852م قام ببناء قصره من الطوب المحروق "الطوب الأحمر" من الآثار المسيحية في أبو حراز على النيل الأزرق.

توقف العمل الآثاري في البلاد في الفترة من (1881-1898م) وهي فترة الدولة المهدية، نتيجة لدخول البلاد في حروبات مستمرة خلال تلك الفترة، حيث نظرت إلي أن أي نشاط أو اهتمام لا يتعلق بالعبادة يجب الابتعاد عنه، وكانت الآثار تعد ضمن مباني قديمة لها خصوصيتها يجب الابتعاد عنها رهبة وخيفة وعظمة، فهي لدي العامة أماكن ارتبطت بالأصنام والأوثان وأصبحت مسكنا للشياطين، كما وإنها لأقوام ارتكبوا ذنوباً فعوقبوا عليها بأن سخطوا تماثيل من حجارة مثلما حدث في قصة قوم عاد وثمود الواردة في القرآن الكريم، وكل ما يمكن أن تنتجه ثقافتهم ليفسروا بها الأشياء وماضي الحياة. وقد كانت هذه الأفكار هي التي تدور في ذهن إنسان تلك العهود عن أسلافه، وربما نتيجة لهذا التفكير تركت هذه الآثار سليمة ولم يحاولوا الاقتراب منها أو السكن بها.

لكن هنالك القليل من الإشارات الضعيفة على أنه كانت هنالك أعمال آثارية جارية. لكن في العام (1890م) ذكر القس النمساوي جوزيف (Joseph Ohrwalder) والذي كان في الأسر في فترة المهدية، أنه كان يوجد متحف (قاعة) وهو ما يعرف "ببيت الانتيكات"، وكان هذا المتحف يحتوي على بعض الأشياء الهامة مثل تذكارات الصيد من دارفور، بالإضافة الي مقتنيات أخرى جلبت من الحبشة ومصر وأخرى من زعماء المساليت والعبابدة، ولم يعثر على أثر لتلك القاعة ولا محتوياتها بعد ذلك.

وفي عهد الحكم الثنائي (البريطاني - المصري) على السودان (1898-1955م)، بدأ الاهتمام بالعمل الآثاري في البلاد، حيث كانت شؤون الآثار من ضمن مسئوليات الحاكم العام مباشرة (أعلى سلطة في حكومة السودان آنذاك)، ووجدت الآثار حظا من الاهتمام في عهد الحاكم العام الأول السير كتشنر باشا والثاني السير ونجت باشا، حيث أنهما دعيا إلى السودان أشهر علماء الآثار البريطانيين بغرض دراسة الآثار

السودانية، وقد كان من ضمن هؤلاء العلماء وليس بدج (Budge)، والذي أوفد إلى السودان من قبل المتحف البريطاني عام 1897م بصحبة السردار كتشنر باشا في بعثة أثرية وقام بإجراء حفريات في منطقة إهرامات مروي لفحصها، وفي عام 1905م جاء مرة أخرى إلى البلاد لجمع مادة أثرية لمتحف الخرطوم، بالإضافة إلى جيمس وورد (Ward) واسكوت مونكريف (Scott)، وكان ذلك في الفترة من (1898-1905م).

أصدر الحاكم العام لائحة الآثار 1905م، ومن خلالها أسندت رعاية شؤون الآثار لمحافظ الآثار بالإنابة، على أن يكون حامل هذه الوظيفة هو مساعد وزير التعليم، لكن لم تكن وظيفة محافظ الآثار بالإنابة وظيفة كاملة، لأن شاغلها لم يكن متفرغا، بل كان يؤدي مهامها على أنها عمل إضافي. وقد شغل هذه الوظيفة علماء أجلاء ساهموا مساهمة فعالة في دراسة الآثار السودانية منهم جون كروفوت (1905-1908م)، والذي أشار بأنه في العام 1901م تم تأسيس نواة لمتحف في كلية غردون، لكن هنالك ما يشير بأن المتحف قد بني في عام 1903م، حيث أشار اللورد كرومر في تقريره عن ذلك العام أنه قد (أنشئ متحف في كلية غردون يحتوي ضمن أشياء أخرى، على بعض القطع الأثرية).. والذي كان تحت مسمى (المتحف الاقتصادي والعام)، حيث كان يحتوي على المعروضات الاقتصادية والتي كانت تشمل منتجات السودان الرئيسية مثل القطن والصمغ العربي والألياف، بينما قسمت معروضات المتحف إلى خمس مجموعات (الأثرية – الاثنوجرافية – التاريخية – الجيولوجية – وعينات التاريخ الطبيعي)، ثم سمي فيما بعد الإضافات التي تمت له بـ(متحف حكومة السودان) والتي كانت تشرف عليه هيئة تسمى (لجنة المتاحف) من ضمن عضويتها جون كروفوت - والذي كان مكلفا بأعباء محافظ الآثار بالإنابة – وعينت هلدا براون (زوجة براون مدير الغابات آنذاك) في منصب أمين المتاحف، والذي كان يفد إليه بعض طلاب الجامعة وبعض الشخصيات التي تفد إلى البلاد زائرة. وقد أخذت المعروضات الأثرية في الازدياد التدريجي (بعد أن كانت في خزانة عرض واحدة) خاصة بعد الزيارة التي قام بها واليس بدج – عالم المصريات البريطاني – بصحبة كروفوت والتي جمعا خلالها عددا من المعثورات من عدد من المواقع في منطقة النوبة، كما أضاف السير رجلند ونجت باشا - الحاكم العام - ثلاثة شواهد قبور إسلامية كتبت بالخط الكوفي جلبت من منطقة البحر الأحمر. وقد أضاف كروفوت للمتحف العديد من المقتنيات التي تحصل عليها خلال المسح الأثري الذي أجراه عند مطلع القرن العشرين في (جزيرة مروي) من بينها تماثيل الأسود الخمسة التي وجدها حول حفير البعصة.

منذ العام 1902م وخلال السنوات المبكرة من الحكم الثنائي تم الشروع في إنشاء مجموعات صغيرة ومتاحف لعرض التماثيل والتوابيت الجرانيتية والقطع الأثرية الصغيرة، بالإضافة إلى أشياء من متعلقات الدولة المهدية مثل الرايات والدروع والأسلحة.

ثم أخذت المجموعة الأثرية في الزيادة المتطورة بعد إجازة قانون الآثار لعام 1905م، والذي كانت

من بين نصوصه منحت بموجبه عدد من رخص البحث الأثري لجامعات ومتاحف عالمية أجنبية لتنظيم أعمال الآثار، بالإضافة إلى حظر تهريب القطع الأثرية وقيام لجنة للمتاحف.

وقد خلف كروفوت في وظيفة (محافظ الآثار بالإنابة) بيتر دراموند (1908-1921م) والذي كان من أعضاء هيئة تدريس كلية غردون، حيث كلف بهذه الوظيفة بعد أن غادر كروفوت السودان، حيث كتب قائلا: "حتى عهد قريب لم يكن الآثاريون يبدون كثير اهتمام بآثار هذا البلد، أما الآن فقد انتبهوا إلى أهمية السودان كمجال خصب للبحث الأثري". وبالفعل فقد تلقى المتحف في ذلك العام مجموعة كبيرة من القطع الأثرية. ثم خلف دراموند اديسون (1921-1931م) - أيضا كان من أعضاء هيئة تدريس كلية غردون - وفي عهده – وتحديدا في العام 1930م انتقل المتحف في الخرطوم، من مكانه في كلية غردون إلى قاعة أكبر حجماً وافتتح للجمهور بشكل رسمي. وتعاقب على إدارته عدد من الإداريين البريطانيين من أساتذة كلية غردون مشرفين غير متفرغين. ثم خلفه قارايهام (1931-1939م).

وفي العام 1939م قررت حكومة السودان إنشاء إدارة للآثار ملحقة بإدارة التعليم. وقد تم تعيين أنطوني جون آركل (Arkell) (1939-1948م) أول مدير لهذه الوظيفة (مصلحة الآثار والمتاحف والانثروبولوجيا)، ومن بين الأعمال التي تمت خلال فترة إدارته كتابته لمذكرة للجنة المتاحف يبين فيها تصوره لمتحف دائم يصمم على نسق (متحف الإنسان) في باريس، وقد عمل في هذه الوظيفة حتى مغادرته السودان. بعد الحرب ترك آركل العمل في السودان بشكل نهائي عام 1949م ليلتحق بجامعة لندن، وبعد الحرب عاد مرة أخرى وأجرى تنقيبات في الخرطوم والشهيناب والقوز إلى جانب عدد من المسوحات.

وقد خلف آركل على هذه الوظيفة، كل من بيتر شيني (B.L. Shinnie) (1948-1955م) - الأستاذ السابق بقسم الآثار جامعة الخرطوم ومدير حفريات مدينة مروي - وفي هذه الفترة نقلت القطع الأثرية من كلية غردون إلى متحف مجاور تم تحويله إلى متحف للآثار، كما توسعت مصلحة الآثار وفتحت وظائف، وفي العام 1952م تم تعيين أول ضابطين وطنيين هما ثابت حسن ثابت ونجم الدين محمد شريف. كما قام شيني بإجراء عدد من التنقيبات الأثرية في الغزالي وتنقاسي وغيرها وأنشأ دورية كوش وعدداً من النشرات العلمية. وفيركوتير (1955-1960م)، وفي العام 1951م صدر قانون جديد للآثار، ومع إعلان الاستقلال في عام 1956م "سودنت" وظيفة المدير العام، ونسبة لعدم وجود سوداني مؤهل يشغل الوظيفة عين الفرنسي فركوتير مديراً لها. قام فركوتير بإجراء تنقيبات في عدد من المواقع من بيها مرقسا وود بانقا.

وتم سودنة المصلحة نهائيا، وعين الفرنسي فيركوتير خبيرا لها. وفي العام 1956م بدأت مصلحة الآثار السودانية في بناء متحف كبير وبمواصفات حديثة، وذلك لاستيعاب كمية الآثار التي زادت نتيجة للاكتشافات الأثرية. ونلاحظ بهذا تداخل المتحف وإدارة الآثار بشكل فعلي.

ثم خلف فيركوتير الأستاذ ثابت حسن ثابت بوصفه أول مدير سوداني لمصلحة الآثار يشغل هذه الوظيفة (1960-1970م)، وبعد توقيع اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان وموافقة الأخيرة على قيام السد العالي، لم يك من بد من الإسراع بإنشاء متحف السودان القومي لإيجاد مقر لآثار النوبة، وقد جرت تلك الأعمال بين الأعوام 1959م-1965م وكشفت عن كم من المواقع وتكدست مادة أثرية لم يكن بوسع المتحف القديم تحملها.

اختيرت منطقة عند مقرن النيلين الأزرق والأبيض في مواجهة جزيرة توتي لإنشاء المتحف الجديد، وخططت فيها حديقة وأقيم نهر صناعي وقاعات للعرض ومستودع ومكاتب إدارية ومختبرات. كما أعيد تشييد المعابد التي نقلت من منطقة النوبة ونقلت محتويات المتحف السابق وأفرغ متحف مروي من محتوياته، إلى جانب ما جاء من منطقة النوبة، وشرع في تشييد المبني في أوائل الستينات وافتتح في العام 1972م، وهو يعد وريثا (للمتحف الاقتصادي والعام) والذي سمي فيما بعد (متحف الخرطوم) باعتباره أول متحف في السودان، والذي كان قد أنشئ في كلية غردون التذكارية.

تلا الأستاذ ثابت حسن ثابت الأستاذ نجم الدين محمد شريف مديراً للإدارة العامة للآثار والمتاحف القومية، والتي تتبع لوزارة الثقافة والإعلام. وفي عام 1988م عين أسامة عبد الرحمن النور مديراً خلفاً للسيد نجم الدين محمد شريف ولكن في نهاية عام 1990م عين أحمد محمد علي حاكم وكيلاً للآثار ثم عدل منصبه ليصبح رئيس مجلس الإدارة وذلك بعد تحويل المصلحة إلى هيئة في عام 1992/5/1م وبناءً على ذلك تغير الهيكل التنظيمي والوظيفي بما يتوافق مع الأوضاع الجديدة. وفي عام 1994م تولى المدير حسن حسين إدريس إدارة الهيئة القومية للآثار والمتاحف. وفي عام 1990م تم تغيير اسم المصلحة والهيكل الوظيفي لها بتحويلها إلى وكالة الآثار والمتاحف واتبعت إلى وزارة الثقافة والفنون، ثم أصبحت الهيئة القومية للآثار والمتاحف (The National Cooperation For Antiquities and Museums NCAM) واتبعت إلى وزارة البيئة والسياحة. وفي العام 1999م تم سن قانون جديد للآثار عرف فيه الأثر بأنه كل ما يعود إلى الفترة ما قبل 1900م. وفي عام 1995م ألحقت الهيئة القومية للآثار والمتاحف بوزارة البيئة والسياحة ثم غير اسم الوزارة إلى وزارة الثقافة والسياحة في عام 2001م. وفي العام 2010م غير اسم الوزارة إلى وزارة الآثار والسياحة والحياة البرية بعد أن صارت الهيئة العامة للآثار والمتاحف. وخلال ذلك التاريخ الطويل من عمر الإدارة العامة للآثار والمتاحف فقد ظلت تشرف عليها سلطة مركزية مباشرة تقوم بمهام إدارة جميع المواقع الأثرية والتاريخية والمتاحف في السودان.

إدارات السياحة والآثار الولائية:

وفقا لدستور السودان الانتقالي لسنة 2005م والذي بموجبه سمح للولايات المختلفة بإدارة الشأن الآثاري والسياحي، وتعمل بمستويات متعددة ولكل منها قانون بذاته، وتتمثل هذه الإدارات في الهيئة

العامة للآثار والمتاحف وإدارة الآثار والسياحة بالولايات المختلفة كولاية الخرطوم ونهر النيل وشمال كردفان وغيرها والتي يقوم بالإشراف عليها وزارة الآثار والسياحة والحياة البرية الاتحادية. ولكل من هذه الجهات اختصاصات ومهام تكون واضحة في بعض منها وتنسيقية، وفي مرات أخرى متقاطعة مع بعضها البعض. ومن الواضح أن هذا الدستور قد منح سلطات جديدة للولايات لإدارة المناطق والمواقع الأثرية والتاريخية والمتاحف الولائية.

قسم الآثار – جامعة الخرطوم:

من الثابت أن الإدارة الأثرية الثانية في السودان هي قسم الآثار – جامعة الخرطوم، وقد أنشئ هذا القسم (الشعبة) في العام 1964م ليقدم كورسات دراسات جامعية ليتخرج فيها الطلاب السودانيون الراغبون، والتي تعنى بالجوانب البحثية والدراسية لإثراء الثقافة السودانية وكذلك في نشر الوعي الأثري. ولفترة من الزمن انشغل القسم في إجراءات تكملة بناء هياكله الأكاديمية من أساتذة وكوادر مساعدة بالإضافة إلى المكتبة والمعامل والتدريب الميداني. ولقسم الآثار علاقات ثقافية وأكاديمية كثيرة مع الجهات العاملة في مجال الآثار في العالمين العربي والإفريقي وفي أوروبا كذلك، وقد نمت هذه العلاقات باشتراك أساتذة القسم في المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش التي تقيمها تلك الجهات، كما اشترك بعض أعضاء القسم في بناء هياكل أثرية في داخل السودان (أقسام الآثار الأخرى والتي أنشأت حديثا) وكذا في البلاد العربية والأفريقية. كما أن القسم نشط من خلال أساتذته وخريجيه في الجمعيات الأثرية المحلية والإقليمية والعالمية. وللقسم مشاريع علمية بحثية في مجال الآثار بالاشتراك مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف وجهات أخرى ذات صلة بالعمل الآثاري.

فكرة إنشاء القسم:

قامت إدارة كلية غردون في عام 1947م بإنشاء وظيفة التاريخ القديم، وتم تعيين السير أوليفر مايرس في نفس العام، وقد قاد أول بعثة أثرية تجريها مؤسسة أكاديمية وطنية داخل السودان قرب قرية عبكة. استمر هذا الحال حتى عام 1964م. وفي العام (1963-1964م) قرر مجلس كلية الآداب – جامعة الخرطوم إدخال دبلوم آثار في قسم التاريخ، وهو نفس الوقت الذي كانت البعثات الأجنبية تعمل في شمال السودان في إنقاذ آثار النوبة التي سيؤثر عليها بناء السد العالي. وكانت هذه البعثات قد أنقذت الكثير جدا من روائع الفنون من مواقع مثل فرص على سبيل المثال. كما أنها قامت بتسجيل مواقع أثرية كثيرة، الكثير منها كانت عبارة عن صروح قائمة من قلاع، كنائس وبقايا مدن كبيرة.

كان الأستاذ المرحوم نجم الدين محمد شريف عضو مجلس الكلية، هو الذي قاد مع بروفيسور

عبد الله الطيب فكرة إدخال علم الآثار في مقررات قسم التاريخ. وتبعا لذلك تم إنشاء دبلوم في علم المصريات في عام (1963-1964م) بعد أن تم التعاقد مع بروفيسور مصري الجنسية يدعى مصطفي أمير لإدارة ذلك الدبلوم.

تخرجت الدفعة الأولى من الطلاب في العام (1965-1966م) وكان عدد الطلاب المسجلين فيها تسعة طلاب، منهم الطالب عكاشة محمد علي الذي تم تعيينه في مصلحة الآثار في ذلك الزمان وبقي فيها إلى أن توفي وهو يعمل في وظيفة مدير إدارة المتاحف ونائب المدير. وبعدها تم إلغاء دبلوم علم المصريات وتقرر افتتاح قسم للآثار لطلاب خريجين من قسم التاريخ أو من العلوم الأخرى، وتم تعيين بروفيسور بيتر شيني والذي كان مديرا لمصلحة الآثار السودانية قبل السودنة، وكان قد ترك السودان وذهب إلى يوغندا مديرا للآثار بها، ثم إلى غانا مديرا للآثار أولا ثم أستاذا للآثار في جامعة أكرا.

جاء بروفيسور شيني إلى السودان مرة أخرى عام 1964م على رأس البعثة الأثرية الأفريقية الوحيدة التي شاركت في إنقاذ آثار النوبة من جامعة غانا وقد عملت في موقع سرة غرب. ثم عاد مرة أخرى رئيسا لقسم الآثار في الدراسات العليا في العام (1965م)، وتقدم في العام الذي يليه أي العام (1966م) لمصلحة الآثار للحصول على رخصة حفريات في مدينة مروي القديمة باسم جامعة الخرطوم، حيث بدأ فيها العمل عام 1966م.

وكانت مصلحة الآثار السودانية والتي تولي إدارتها عند السودنة بروفيسور فيركوتيه من فرنسا قد سبقت وتولت التصوير الجوي والمسح الآثاري في شمال السودان في كل الأراضي التي كانت ستغمرها مياه السد العالي. ومن المعروف أن فيركوتيه قد حث حكومة السودان للاستعداد لحملة آثارية كبري في شمال السودان من أجل حماية الأراضي التي ستغمرها المياه، إلا أن الأزهري قد طمأنه بأن السودان لن يدع شبرا واحدا من أراضيه فيه آثار وتراث ليغرق، وقال أن الحكومة السودانية لن توافق على قيام السد العالي ولا اتفاقية مياه النيل إن كانت الاتفاقية تعني إغراق شبر واحد من الأراضي السودانية. إلا أن حكومة 17 نوفمبر 1957م وافقت على الدخول مع مصر وتوقيع اتفاقية مياه النيل التي سمحت ببناء السد العالي.

وفي هذه الأجواء السياسية والأكاديمية والعلمية نشأ قسم الآثار في العام (1964-1965م) وبدأ نشاطه الميداني في العام 1966م في مدينة المدينة الملكية بمروي القديمة، وتم الاتفاق على قبول طلاب من درجة الامتياز من المختارين لدرجة الامتياز في التاريخ لدراسة بعض مقررات علم الآثار التطبيقي والعلوم المتصلة به مثل نظريات العلوم الاجتماعية ولغة أجنبية أخرى مع اللغة العربية ومقرر في تاريخ إفريقيا ما قبل التاريخ، حيث تم اختيار تسعة طلاب لدرجة الامتياز في التاريخ والآثار من دفعة (1968م) من طلاب

المستوى الثاني المنقولين إلى المستوى الثالث، وكان من ضمنهم الطالبان علي عثمان محمد صالح والعباس سيد أحمد زروق، وفي نفس ذلك العام استمرت مجهودات البروفيسور المرحوم عثمان سيد أحمد في إنشاء تبادل طلابي من أقسام الآثار من كل الدول التي كانت تدرس التاريخ الإنجليزي ومعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية بجامعة لندن، وكان أول طالب يختار في ذلك البرنامج التبادلي من جامعة الخرطوم هو علي عثمان محمد صالح في عام 1968م، حيث تعرف هناك ولمدة ستة أشهر على مقومات علم الآثار وتلاه في العام التالي الطالب العباس سيد أحمد الذي أدخل في برنامج تبادل مع جامعة كوفنتري وخضع لنفس تجربة الطالب السابق (علي عثمان محمد صالح)، وبعد عامين، أي في عام 1970م تم تعيين الطالبين علي عثمان محمد صالح والعباس سيد أحمد في وظيفة مساعدي تدريس في قسم الآثار، وكان شيني رئيس القسم قد ترك العمل في جامعة الخرطوم، وتم اختياره رئيسا لأول قسم آثار يفتتح في أي من جامعات العالم الجديد (أمريكا – كندا) فصار رئيسا لقسم الآثار في جامعة كالقري في ولاية البرتا بكندا. وفي تلك الأثناء عاد الدكتور أحمد محمد علي الحاكم من بعثة الدكتوراه في جامعة كامبردج حيث حصل على درجة الدكتوراه في علم المصريات، وسبقه الدكتور عبد القادر محمود عبدالله الذي نال درجة الدكتوراه في اللغات القديمة في حضارات وادي النيل من جامعة دنهام على يد الاستاذ الأشهر في ذلك الزمان في علم اللغات القديمة بروفيسور مكادام. عينت إدارة الجامعة الدكتور هيكوك (براين جورج) رئيسا بالنيابة على قسم الآثار عند مغادرة بروفيسور شيني إلى كندا. ثم تم تعيين الدكتور عبد القادر محمود رئيسا للقسم عند عودته، وقد قام د. عبد القادر محمود بتنفيذ الخطوة التنفيذية الأهم في رئاسته لقسم الآثار، حيث قام بابتعاث كل من علي عثمان محمد صالح والعباس سيد أحمد إلى جامعة كالقري للتحضير لدراسة الماجستير في علم الآثار تحت إشراف رئيس القسم هناك بروفيسور شيني، وقد سافرا إلى بعثتيهما في بداية يوليو 1971م وعادا بدرجة الماجستير في علم الآثار التطبيقي والنظري في العام 1973م (علي عثمان – مقابلة شفاهية – 2004م).

وفي عام 1971م تم تعيين الدكتور أحمد محمد علي الحاكم رئيسا لقسم الآثار بدلا عن الدكتور عبد القادر محمود، وقد قام د. الحاكم بالخطوة التنفيذية الأهم الثانية عندما قبل في ذات العام الدفعة الأولى من الطلاب في قسم التاريخ لدراسة علم الآثار بالشهادة الجامعية، وقد تطلب ذلك بالطبع إعداد المقررات والامتحانات وتأسيس العمل الميداني التدريبي، حيث تحصل حاكم على رخصة تدريب طلاب الآثار في منطقة السروراب في الريف الشمالي لمدينة أم درمان.

وهكذا اكتملت حلقات تأسيس مؤسسات علم الآثار باكتمال نمو مصلحة الآثار وتحولها إلى الإدارة العامة للآثار والمتاحف واكتمال ترتيبات إنشاء قسم آثار بالجامعة ليخرج طلابا في المجال الأكاديمي في علم الآثار. عليه قد خرج قسم الآثار حتى الآن (2014م) إحدى عشرة دفعة بدرجة البكالوريوس العامة، ومثلها بدرجة بكالوريوس الامتياز بعدد يقدر بحوالي مائتي وخمسين طالب وطالبة. تم تعيين الدفعة الأولى من هؤلاء

الطلاب مساعدي تدريس بالقسم. وفيما بعد، أي حتى الآن تم تعيين حوالي ثمانية عشر منهم أساتذة بالقسم مع الخمسة الأوائل خريجي قسم التاريخ الذين سبقوهم إلى وظائف بالقسم وهم علي عثمان محمد صالح – العباس سيد أحمد – يوسف مختار الأمين – إبراهيم موسى – خضر عبد الكريم – خضر آدم عيسى. وهناك أكثر من مائتي وخمسين خريجاً في الآثار بدرجة البكالوريوس العام أو بدرجة الامتياز وسبعة عشر أستاذا في علم الآثار، تحصل خمسة عشر منهم على درجة الدكتوراه إلى جانب عشرة من خريجي القسم يعملون أساتذة في جامعتي شندي والنيلين، كما أن المدير السابق للهيئة العامة للآثار والمتاحف وخمسة آخرين من العاملين فيها تحصلوا على درجة الدكتوراه مع كثير غيرهم ما زالوا مسجلين للماجستير والدكتوراه، إضافة إلى عدد مقدر من خريجي القسم الذين يعملون في جامعات العالم أو متاحفها أو وزاراتها للثقافة والسياحة. هذا الكم الهائل من الخريجين والأساتذة هو حصيلة قسم الآثار في الخمسين عاما من عمره، حيث كان العام 2014م هو عام اكتمال هذا العمر المديد، هذا فخر لقسم الآثار وكلية الآداب وجامعة الخرطوم والسودان الوطن الحبيب، وهي هدية نقدمها لطلاب الآثار في جامعة الخرطوم والجامعات الأخرى ليعرفوا تاريخ هذا القسم لتهتدي به الأقسام الجديدة في الجامعات الأخرى. ومن حقنا أن نزيد على هذا الفخر فخرنا بتدريب خريجي الجامعات السودانية الأخرى على مستوي تمهيدي الماجستير، حيث يعمل من خريجينا بهذه الدرجة عدد مقدر من الأساتذة في الجامعات الأخرى، إضافة إلى أن معظم حملة الدرجات في الدراسات العليا في السودان تم الإشراف عليهم ونيل شهاداتهم من قسم الآثار جامعة الخرطوم.

الرؤساء الذين تعاقبوا على إدارة القسم:

1/ د. مصطفي أمير (1964- 1965م)

2/ بيتر شيني (1965- 1970م)

3/ بروفيسور عبدالقادر محمود عبد الله (1970- 1971م)

4/ بروفسور أحمد محمد علي الحاكم (1971- 1979م)

5/ بروفيسور العباس سيد أحمد زروق (1979- 1983م)

6/ بروفيسور علي عثمان محمد صالح (1983- 1986م)

7/ د. خضر عبدالكريم (1986- 1989م)

8/ بروفيسور علي عثمان محمد صالح (1990- 1991م)

9/ بروفيسور علي التيجاني الماحي (1991 - 1995م)

9/ بروفيسور انتصار صغيرون الزين (1995- 1998م)

10/ بروفيسور علي عثمان محمد صالح (1998- 2003م)

11/ بروفيسور انتصار صغيرون الزين (2003- 2007م)

12/ د. يحي فضل طاهر (2007- 2010م)

13/ د. هويدا محمد آدم (2010- 2013م)

14/ د. احمد حسين عبدالرحمن (2013- 2017م)

15/ د. عبد الرحمن إبراهيم سعيد (2017م – 2018م) (تمت في فترته ذكرى الاحتفال باليوبيل الذهبي)

دور القسم في حفظ الآثار وحمايتها:

أولاً: مشاريع القسم المختلفة:

تمهيد:

ترجع بداية العمل الأثري الفعلي في السودان - أي إجراء المسح والتنقيب الميداني من أجل الكشف عن الحضارات القديمة - إلى السنوات الأولى من القرن العشرين الميلادي، حيث كان بناء خزان أسوان وتعليته مرتين فيما بعد، سببا لإجراء مسوحات وتنقيبات أثرية في الجزء الشمالي من النوبة السودانية. فالمسح الآثاري الأول الذي جرى خلال السنوات 1907-1911م، والثاني في السنوات 1929-1931م، ركزا في الواقع على حفر المقابر ووصف المعابد وغيرها من الآثار الشاخصة التي يمكن إرجاعها إلى حقب الحضارة المصرية القديمة. ويرجع السبب في ذلك إلى أن المنطقة كانت في نظر علماء المصريات، الذين قدموا للعمل فيها، امتدادا حضاريا للنوبة المصرية. وهكذا كان لا بد أن توضع آثارها في الهيكل التاريخي المعروف لديهم سلفا. وعلى الرغم من أن النصف الأول من القرن الحالي شهد أعمالا أثرية كبيرة إلا أنها تركزت في مواقع محددة في أواسط البلاد وشمالها مثل حفريات أنطوني آركل في الخرطوم، وبعثة جامعة هارفارد ومتحف

بوسطن بقيادة جورج رايزنر في منطقتي نبتا ومروي. لقد تركز العمل الأثري في البداية على الجزء المتاخم لمصر من الإقليم الشمالي للبلاد وهو عمل حتمته إلى جانب الأسباب المذكورة آنفا ظروف طبيعة الحملات الإنقاذية للآثار بسبب بناء خزان أسوان. وكذلك حتمت الظروف الشيء نفسه لاحقا عندما تقرر القيام بمهمة إنقاذ آثار النوبة الكبرى من الفترة ما بين 1959 و1965م. لقد كانت الحملة الأخيرة أهم نقطة تحول في تاريخ العمل الأثري في السودان، حيث عمل في منطقة النوبة المصرية السودانية والتي غمرتها لاحقا مياه السد العالي أكثر من أربعين بعثة أثرية جاءت للمنطقة من مختلف أقطار العالم. وبالرغم من أن الأهداف الأساسية للحملة كما تبنتها منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم (اليونسكو) قد تركزت في إنقاذ المعابد والكنائس، بنقلها إلى مناطق خارج المنطقة التي ستغمرها المياه، إلا أن نتائج الحملة تخطت هذا الهدف وحققت نتائج باهرة في الكشف عن حقائق ومعلومات جديدة تتعلق بخصائص تطور الحضارات السودانية القديمة وطبيعتها. ومما يجدر ذكره أن البحث في ثقافات ما قبل التاريخ لم يضمن في أهداف تلك الحملة إلا بعد بدايتها. وكما أشار وليام آدامز، فالمناخ الذي خلفته نتائج هذه الحملة فيما يختص بالسودان جعل المختصين يبعدون تطور الحضارات السودانية من ظل علم المصريات، وينظرون إليها في إطار مسارها المحلي، إلا أنهم في الوقت نفسه ونتيجة لكون العمل محصورا في منطقة النوبة، أصبحوا (أسرى) لفكرة النظر لتاريخ حضارات السودان القديمة من منظور منطقة النوبة وحدها "Nubiocentric".

إن ما يهمنا الآن من نتائج ذلك النشاط المكثف هو ذلك الجانب من الاكتشافات الذي يتعلق بفترة ما قبل التاريخ. في واقع الأمر أن ما كان معروفا عن حقب تلك الفترة قبل حملة إنقاذ آثار النوبة كان محدودا للغاية، ويرجع الفضل في ذلك القليل الذي نعرفه لأنطوني آركل، الذي عمل في الإدارة البريطانية في السودان، ومن ثم مديرا عاما للآثار السودانية عام 1949م. وقد قام بتنقيبات محدودة في الموقع الاشولي في خور أبوعنجة في أم درمان، وجمع ملتقطات سطحية من عدد من المواقع المشابهة له في أجزاء متفرقة من البلاد، ولخص مكتشفاته في كتيب مهم عن العصر الحجري القديم نشر في عام 1949م. يلي ذلك أهم أعماله التي قام بها عندما نقب في موقعي (الخرطوم القديمة) و (الشاهيناب) اللذين يرجعان إلى العصر الحجري الحديث، ونشر نتائج أبحاثه تلك مصورة ومفصلة وجيدة في زمانها (1949، 1953م على التوالي)، فلفت انتباه الباحثين إلى أهمية المنطقة في فترة العصر الحجري الحديث. وكما أشار آركل نفسه، فإن الاهتمام بالآثار في السودان حتي تلك اللحظة كان منصبا على الفترات التاريخية وخاصة تلك التي تبين مدي انتشار الحضارة المصرية القديمة جنوبا.

عليه، ترجع البداية الفعلية للعمل الآثاري في الولاية الشمالية - أي إجراء المسح والتنقيب الميداني من أجل الكشف عن الحضارات القديمة - إلى السنوات الأولى من القرن العشرين، حيث كان بناء خزان أسوان وتعليته مرتين فيما بعد سببا لإجراء مسوحات وتنقيبات آثارية مهمة في الجزء الشمالي من النوبة

السودانية (1907-1911م، 1929-1933م). كما كان قيام السد العالي في مصر نقطة تحول مهمة في تاريخ العلم الآثاري في السودان ككل (1959-1969م) وفي الولاية الشمالية بشكل خاص. وقد كانت الأهداف الرئيسية لهذه الحملات الثلاث إنشاء هيكل تراتبي للإرث التاريخي والثقافي في النوبة. ومع ذلك فإن نظرة سريعة لتاريخ العمل الآثاري في السودان، منذ بدايته وحتى الآن، كافية لتؤكد لنا أن المجال ما زال محتكرا إلى حد كبير للبعثات الاجنبية، فالهيئة العامة للآثار والمتاحف، والتي تم إنشاؤها في أوائل الأربعينيات من القرن العشرين تحت اسم (مصلحة الآثار)، لم تتمكن من أن تقدم شخصية وطنية لإدارتها إلا حين اتخذت الخطوات الأولى لتحقيق الحكم الوطني للبلاد. وحتى بعد تحقيق الحلم الوطني تم تعيين مدير فرنسي ليحل محل المدير البريطاني (الدولة المستعمرة) ولم يتمكن الوطنيون من احتلال مواقعهم في إدارة الآثار إلا في عام 1960م. ومنذ ذلك الوقت تكونت نواة من الوطنيين المختصين لا بأس بها في إدارة الآثار، إلا أن أعمالهم انحصرت في تصريف الشئون الإدارية وحماية الآثار وإقامة المتاحف والإشراف على البعثات الأجنبية التي انتشرت تنقب في شتى المواقع الأثرية على طول البلاد وعرضها.

وفي عام 1964م نشأ قسم الآثار – جامعة الخرطوم وقد ركز القسم اهتمامه بعد ذلك على تدريس علم الآثار لطلاب الامتياز في قسم التاريخ بغرض تخريج أساتذة المستقبل. وكانت الدفعة الأولى عام 1970م والتي ضمت تسعة طلاب تم تعيين اثنين منهما في قسم الآثار وهما علي عثمان محمد صالح والعباس سيد احمد (كما ذكر سابقا). وخلال تلك السنوات شارك القسم في حفريات مدينة مروي القديمة بالبجراوية عندما كان البروفيسور بيتر شيني (Shinnie,P. L) رئيسا لقسم الآثار في الفترة من عام 1965م إلى عام 1970م، كما كان مديرا لحفريات مروي. ويعد مشروع حفريات مدينة مروي أول مشروع بحثي متكامل في مجال الآثار تقوم به مؤسسة جامعية سودانية بعد الحفريات المحدودة التي قام بها أوليفر مايرس (Myers,O.H) أستاذ التاريخ القديم بكلية غردون عام 1947م بموقع عبكة بالقرب من وادي حلفا.

وخلال الخمسين سنة الماضية ساهم قسم الآثار كثيرا سواء في برنامج العمل الميداني البحثي والمشاريع الميدانية أو في تخريج عدد كبير من الطلاب شغل الكثيرون منهم مناصب في مجال الآثار ومجالات أخرى. كما نفذ قسم الآثار العديد من البحوث الأثرية الميدانية في كل من مروي القديمة ومنطقة جنوب أم درمان وشمالها، إضافة إلى العمل المشترك مع الجامعات المحلية في الشلال الخامس، والجامعات الأجنبية في مناطق النيل الأبيض وعطبرة والبطانة والخرطوم. كما جدد قسم الآثار رخصة العمل الأثري بمدينة مروي القديمة عام 1999م بعد أن وقع اتفاقية مع متحف اونتاريو الكندي (Royal Ontario Museum. ROM) للقيام بمشروع التنقيب وحماية الموقع الأثري وذلك بعد توقف العمل مع جامعة كالقري الكندية في بداية التسعينات ومع جامعة ميونخ عام 1994م. وللقسم مشاريع أخرى مشتركة في طور التنفيذ في منطقة البحر الأحمر مع المعهد البريطاني بشرق إفريقيا. كما يعد القسم لبرنامج حقلي مشترك في منطقة المحس مع

جامعات ومتاحف عالمية لإنقاذ الرسومات الجدارية والكتابة النوبية على جدران المباني الأثرية في المنطقة. كما تحصل قسم الآثار على رخصة عمل جديدة في العام 2004م للمسح والتنقيب في المنطقة الممتدة من المدينة الملكية وحتى المطمر ولتكون منطقة بحث وعمل ميداني ودراسات مستقبلية لقسم الآثار وطلابه. ولم يتوقف القسم عن رفده مشاريع أخرى تخدم الآثار، حيث خرجت من صلب مشروع المحس رؤى وأفكار لمشاريع أخرى مهمة كان لها الإسهام الفاعل كثيرا في حفظ وحماية للآثار مثل مشروع مدينة نوري التاريخية، مشروع الخندق، مشروع القعب، مشروع كدرمة المروي، مشروع شمال المحس (المضيقين)، هذا في ولايتي نهر النيل والشمالية، بالإضافة إلى مشاريع أخرى وفي ولايات مختلفة مثل مشروع البحر الأحمر، مشروع شمال كردفان، ومشروع الجزيرة.

من هذا السرد يتضح الدور الذي قام به قسم الآثار، ولا زال، في إدارة البحوث الميدانية الوطنية الخالصة في السودان. إلا أن "مشروع المحس الآثاري" هو دون شك المشروع الوطني الرائد.

مشروع المسح الآثاري والتنقيب الإنقاذي واللغة والاستيطان والتاريخ لمنطقة المحس (أنموذجا):

نشأت فكرة قيام المشروع باسمه الأول (المسح الآثاري والتراثي لمنطقة المحس)[1] في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين بعد أن أعد البروفيسور علي عثمان محمد صالح عددا من الأوراق المتتالية لتكون الإطار العلمي والعملي والميداني والنظري للمشروع، والأوراق هي:

أ. الورقة الأولى: خطة المشروع: وشملت المعلومات المعروفة عن آثار المنطقة من الأبحاث والدراسات، كما شملت تفاصيل خطة المشروع مصحوبة بعدد كبير من الخرائط والصور الفتوغرافية.
ب. الورقة الثانية: بعنوان الآثار والمجتمع.
ت. الورقة الثالثة: بعنوان المذكرة التفسيرية: وتناولت – بالإضافة إلى ما ورد في الورقة الثانية – نوايا الآثاريين عند الشروع في تأسيس عمل بحثي ما. وقد قدمت هذه المذكرة لأعضاء فريق العمل الدائمين وغير الدائمين ولمجموعة من العلماء والمهتمين.
ث. بحث بعنوان (علم الآثار الوطني في السودان): وهو عبارة عن تأطير نظري شامل للمشروع ولأهدافه ومراميه. وقد ألحق بهذا البحث مذكرة المشروع الأولى والمذكرة التفسيرية ملحقا أول وملحق ثانيا.

[1] أجيز المشروع من مجلس قسم الآثار في اجتماعه بالنمرة ج خ/آداب/ آث 6 بتاريخ 10 يناير 1990، كما أجيز من مجلس أبحاث كلية الآداب في اجتماعه الثاني للعام الدراسي 1989-1990 بتاريخ 18 يناير 1990. وقد صدر تصريح مؤقت من الإدارة العامة للآثار والمتاحف للعمل للموسم الأول بتاريخ 7 فبراير 1990 بالنمرة وت أ / 3/ج/182/سري ثم صدرت رخصة العمل بتاريخ 1991/11/20 بعد أن أكدت كلية الآداب التزامها بالمشروع بتوقيع عميدها الجديد في ذلك الحين.

وقد أعد هذا البحث بغرض عرضه على الأساتذة والعلماء في الآثار عامة وعلماء الآثار السودانية خاصة للمناقشة والتنقيح وإثراء البحث الذي تبني منهج العلوم المتداخلة وهي علم الآثار – علم اللغة – علم الفولكلور – علوم البيئة وعلم الاجتماع. وفعلا قدم البحث للمناقشة ضمن أعمال المؤتمر السابع للجمعية العالمية للدراسات النوبية الذي انعقد في جنيفا – بسويسرا – في الفترة من الثالث وحتي الثامن من سبتمبر عام 1990م. وقد تم نشر هذا البحث فيما بعد ضمن أعمال ذلك المؤتمر (انظر الإصدار رقم 1 من الإصدارات باللغة الإنجليزية).

ج. الورقة الخامسة: المذكرة الموجزة. والتي كتبت بعد الموسم الأول وتناولت أهمية الزمن الذي بدأ فيه العمل. كما تضمنت المفهوم الوطني للمشروع باعتباره مثالا حيا لعلم آثار وطني يلبي حاجيات المجتمع السوداني مع تقيده والتزامه بقوانين علم الآثار العام. وكان الغرض الرئيسي من إعداد هذه الورقة هو إلحاقها في التقرير العام لموسم العمل الأول الذي تم في الفترة من 6 مارس وحتي 6 إبريل 1990م. وقد تضمنت هذه المذكرة الموضوعات التالية:

1/ تعريف المشروع: فهو مشروع علمي جاد يستعمل أسلوب الدراسة الميدانية المتداخلة بين العلوم المختلفة لخلق نموذج علمي تطبيقي متكامل للدراسات الثقافية الاجتماعية التاريخية بغرض استنباط قوانين عامة يمكن تطبيقها لدراسة (التغير الثقافي) في فترة ما قبل التاريخ والفترة التاريخية القديمة والوسيطة وما بعد الوسيطة في مناطق وادي النيل المختلفة.

2/ أهداف المشروع: وتتلخص في دراسة التتابع والاستمرارية الثقافية والبشرية والعمرانية لمنطقة الدراسة. ويشمل ذلك دراسة العوامل البيئية التي أدت إلى التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والعمراني بالمنطقة. علاوة على دراسة التحولات الدينية واللغوية عبر الحقب التاريخية المختلفة وبحث موضوعات الالتقاء أو التداخل أو التكامل أو الانصهار الثقافي والبشري مع الثقافات والمجموعات الوافدة للمنطقة.

3/ منطقة الدراسة: وهي منطقة المحس في شمال السودان. ويتركز العمل الآن في المنطقة الممتدة من حنك – تمبس جنوبا إلى جبل دوشا – واوا بالقرب من صلب شمالا.

4/ فريق العمل: تكون فريق العمل في البداية من أعضاء هيئة التدريس في قسم الآثار وقسم اللغويات ومن عدد من طلبة الدراسات العليا في العلوم الأخرى المشتركة في المشروع كالبيئة والفولكلور وعلم الاجتماع.

بعد انتهاء الموسمين الأولين (6 مارس – 6 إبريل 1990م، 25 نوفمبر – ديسمبر 1991م) توقف المشروع لأسباب خارج إرادة مدير المشروع بروفيسور علي عثمان محمد صالح، لكن وبعد انتهاء أسباب توقف المشروع تم التفكير في إعادة تفعيل المشروع مرة أخرى، إلا أنه كانت هنالك عدد من التحديات الجديدة التي

تمثلت في:

أ. تفكير الدولة في بناء خزان كجبار، وقد استدعي ذلك تحول المشروع من كونه مشروعا بحثيا كان مخططا أن يكون من خمسة مواسم إلى مشروع إنقاذي يحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه من آثار المنطقة وتراثها قبل الشروع المباشر في تنفيذ مشروع الخزان.

ب. مشكلة تفرق أعضاء الفريق الذي عمل في الموسمين الأولين. وخاصة أن المشروع كان يهدف إلى دراسة منطقة المحس من عدة جوانب وتخصصات مختلفة (الآثار – اللغة – البيئة – التراث – الإدارة).

ت. مشكلة الدعم المالي واللوجستي للمشروع، حيث أن جامعة الخرطوم لم تدعم الموسمين الأولين سوي بأربعة آلاف جنيه، وتكفل الاتحاد التعاوني لمنطقة المحس – والذي لم يعد له وجود – بالباقي.

هذه ثلاثة عوامل رئيسية كادت أن تؤدي إلى تلاشي المشروع نهائيا. ولكن لأهمية المشروع والإحساس الكبير بأهميته البحثية تم التفكير في إعادة المشروع باعتباره مشروعا لقسم الآثار ولجامعة الخرطوم في آن واحد. وقد وافق آنذاك المركز البريطاني بشرق إفريقيا على الاشتراك في المشروع بمنهجه الجديد ووافق الدكتور ديفيد إدوارد على مواصلة العمل مديرا للعمل الميداني. وبحسب مجريات الأمور تم إعداد وثيقة تحت عنوان (خطط قسم الآثار للعمل الميداني) وتم إرسالها عبر مدير جامعة الخرطوم إلى وزير البيئة والسياحة والهيئة القومية للآثار والمتاحف، وتمت الموافقة على إعادة المشروع وبدأ التفكير الجدي في مواصلة العمل بكافة جوانبه.

وبشكل عام، أصبحت هناك عوامل جديدة لإعادة صياغة المشروع ككل، كان أهمها في جانب اللغة، حيث أصبح هناك اهتمام خاص من الأعضاء العاملين بالمشروع بالأسماء الجغرافية (Place Names) وهو جزء من دراسات اللغة والفولكلور مع أهميته الخاصة لعلم الآثار، وكسب المشروع دعم ومشاركة الأستاذ الكبير خبير الأمم المتحدة والاسماء الجغرافية البروفيسور هيرمان بيل، ويعاونه الأستاذ محمد جلال هاشم الذي تخرج في كلية الآداب – جامعة الخرطوم وتخصص في دراسة اللغة النوبية والفولكلور من بعد ذلك.

وأدي ذلك إلى تغيير اسم المشروع إلى (مشروع المسح الآثاري والتنقيب الإنقاذي واللغة والاستيطان والتاريخ في منطقة المحس) وصار لكل من هذه العلوم ميدانه العلمي الخاص ومناهجه والتي يعمل بها في تناغم مع العلوم الأخرى المشاركة في المشروع وتم تحديد مجالاتها بدقة بالاتي:

1/ الآثار: ويقصد بها الآثار المعروفة بشكل كلي.

2/ اللغة: ويقصد بها اللغات المعروفة بشكل كلي.

3/ التاريخ: والمقصود به عموما التاريخ الشعبي. وهناك اتجاه في المشروع بعدم تسمية التراث بالفولكلور وتفضيل تسمية الآثار الحية (Ethnoarchaeology) أو التاريخ السلالي (Ethnohistory) واللذين أصبحا يستخدمان بكثرة في إفريقيا.

4/ الاستيطان: وهو المصب لكل العلوم السابقة. ويتركز العمل في هذا الجانب على ثلاثة أهداف مهمة:

أ. هل كان هناك استيطان دائم في منطقة الدراسة؟ وما مؤشرات ذلك؟

ب. هل كان الشلال حدود ثقافية أم رواق ثقافي أم منطقة ثقافة مستقلة؟

ت. هل بالإمكان بناء نموذج لعلم الآثار الإقليمي (Regional Archaeology) من دراسة الاستيطان في منطقة الدراسة يمكن استخدامه في أي إقليم آخر في السودان وخاصة في مناطق الشلالات.

وقد ضم المشروع كل منطقة المحس المعلومة لخريطة المشروع، كما أضيف التنقيب لمجالات عمل المشروع خاصة بعد أن أصبحت المواقع الأثرية مهددة بالدرجة الأولى بقيام خزان كجبار. وأصبح المشروع مشتركا بين جامعة الخرطوم والمعهد البريطاني بشرق إفريقيا واللجنة العليا لتعويض المتأثرين بمشروع خزان كجبار وتوطينهم.

المشروع بهذا الفهم يعد برنامجا متعدد العلوم يشتمل على البحوث الأثرية والتاريخية واللغوية والبيئية والفولكلورية ضمن دراسة إقليمية محددة الأهداف والمناهج. ويصب التركيز الأساسي في منطقة المحس والتي تعد حدا (Zone) ثقافيا ولغويا منذ الفترة الوسيطة، إن لم يكن أقدم من ذلك. ويكتسب هذا الإقليم أهميته باحتفاظه للعديد من عناصر الاستيطان التاريخي والكثير مما يمكن النظر إليه على أنه أشكال تقليدية للثقافة النوبية في بيئة ناطقة بالنوبية.

3. العمل الميداني:

أ. المسح الآثاري:

يهدف المسح الأثري لمنطقة المحس لدراسة التاريخ الاستيطاني الطويل بالمنطقة وإكمال استكشاف المواقع الأثرية، ويتضمن ذلك أعمال المسح والحفريات الاختبارية للمواقع الرئيسية بصورة أكثر تفصيلا وعلى وجه الخصوص تلك التي يشكل قيام الخزان تهديدا لها. والأولوية الرئيسية في هذا المسح هي جمع المعلومات الجديدة في شكل قائمة بالمواقع من خلال ستة مراحل متسلسلة من المسح وهي:

1/ تحديد الموضع الجغرافي للمواقع الأثرية من خلال النصوص المسجلة والمصادر الأخرى كالروايات الشفاهية.
2/ استكشاف أولي للتحقق من المواقع المعروفة وتحديد المواقع الجديدة.
3/ القيام بمسوحات منظمة ومكثفة لتحديد أكبر عدد من المواقع الأثرية لتغطية كل المنطقة المقررة للمسح والتنقيب.
4/ تعريف المواقع وتصنيفها وتسجيلها.
5/ القيام بمسوحات محددة لمناطق مختارة من خلال مسح منظم بالأرجل، مع التركيز على المواقع المهمة أو المهددة.
6/ القيام بمسح كامل لمواقع المناطق المختارة يشتمل على القياس الشامل للموقع، مع إمكانية القيام بحفريات اختبارية.

ب. المسح اللغوي:

يركز البحث اللغوي على تسجيل أسماء الأماكن في منطقة الدراسة وتحليلها مع التركيز كذلك على المواقع والأماكن المهددة بقيام سد كجبار. عمل آخر سيهدف إلى تأسيس أنماط معاصرة لاستعمال اللغة وعلاقتها بالأنماط التاريخية حسب ما تشير إليه أسماء الأماكن. كما ستكون هناك محاولات للتعرف على خصائص أسماء الأماكن وربطها بأصول مروية محتملة.

يتركز العمل الحالي على الأسماء الجغرافية بقيادة البروفيسور هيرمان بيل والأستاذ محمد جلال هاشم. ويجب التأكيد على أن هذه الأسماء هي أسماء آثارية في حد ذاتها، وهي تحتاج لنفس ما تحتاجه الآثار من الدراسة والتقصي. وفيما يتعلق الجانب الآخر من اللغة، وهي القواعد والتراكيب النحوية وخلافها، فليس هنالك عمل حقيقي حوله رغم أهميته. مع ذلك فهناك عمل قائم غير منظم في هذا المجال، إلا أنه يحتاج إلى متخصص في علم اللغويات وعلم تاريخ اللغات الإفريقية النيلية الصحراوية، وهي الأسرة اللغوية التي تنتمي إليها كل اللغات السودانية القديمة والوسيطة والحديثة في المنطقة النوبية.

ج. البحوث الفولكلورية ودراسات الأنساب:

يتوقع أن تصبح دراسات الأنساب حقلا مهما للدراسة، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بدراسات الطوبونيما (دراسة أسماء المواقع الجغرافية وأصلها Toponymy) أو أشكال الدليل التاريخي الأخرى للمستوطنات. وقضايا أكثر تحديدا تتضمن المساهمات الإسلامية الأولى والعثمانية والتأثيرات الأخرى على تطور السلالات النوبية الحديثة. ويتم في هذا المسح تسجيل التواريخ الخصوصية للأفراد ذوي الحرف مثل

الخزافين، الحدادين، المراكبية. كما وضع في الاعتبار دراسة التقاليد المرتبطة بمواقع محددة بما في ذلك المواقع الأثرية تحت مسمى (فلكلور المواقع الأثرية) ومسمى آخر هو (ثقافة الموت). ويتضمن هذا الجانب كذلك دراسة الطرق الصوفية في منطقة المحس، شيوخها وقبابها المنتشرة في المنطقة كلها، ويمتد تاريخ بعضها إلى القرنين التاسع والعاشر الميلاديين.

4.الدراسة البيئية:

يتميز الإقليم بخاصية مهمة وهي بقاء مواد أثرية عضوية عديدة لفترة طويلة من الزمن بسبب المناخ الجاف الذي يساعد على الحفاظ على هذا النوع من المواد الأثرية. وبذلك تمكنا من إجراء دراسات عن النباتات القديمة خاصة مع احتمال وجود مواقع قد تعود لآلاف السنين. وحتي الآن تم عمل موسم واحد جاد فيما يتعلق بالحشرات والطيور والأسماك والأنسجة البشرية وخلافها، وإذا لم يتم العمل في المواسم اللاحقة فسيتم التفكير جديا في تطويره من خلال:

1/ تهيئة المجال لدارسين جدد في هذا المجال في الآثار خاصة طلاب الدراسات العليا بقسم الآثار، وقد طلبنا من إدارة الجامعة الحالية إنشاء وظائف (مساعدي أبحاث) في القسم لنعين عليها طلبة الدراسات العليا الذين يتدربون معنا الآن في هذه المجالات ويقومون بالعمل الميداني ضمن فريق المشروع بالتعاقد.

2/ إنشاء معمل قسم الآثار، والذي خطى خطواته الأولى الآن، باستجلاب الدعم من الهيئات والمنظمات المهتمة وبإدارة مقتدرة يقوده البروفيسور لورانس سميث من جامعة كامبردج والبروفيسور يحيى فضل طاهر بقسم الآثار. كما أنشأنا مشروعات دراسية فيه عن:

أ. بدايات الزراعة في منطقة الدراسة.

ب. صناعة الفخار في منطقة الدراسة.

ت. المجاري المائية القديمة (Paleo-Channels).

وهي من المشروعات العلمية البحثية التي سوف ينفذها مساعدي الأبحاث بعد تعيينهم بإذن المولى بإشراف الدكتور يحيى فضل طاهر.

4.مساهمة المشروع في تدريب طلبة قسم الآثاروطلاب الدراسات العليا:

يساهم المشروع مساهمة فاعلة في تدريب طلبة قسم الآثار، فقد أشرك المشروع في موسمه الأول طلبة المستوى الخامس للعام الأكاديمي 1989-1990م، وفي الموسم الثاني أشرك المشروع طلاب المستوى

الخامس، كما نفذ المشروع مقرر العمل الميداني لطلاب المستوى الرابع في العام الأكاديمي 1990-1991م وطلاب المستوى الرابع للعام الأكاديمي 1999-2000م، وطلاب المستويين الثالث والرابع للعام الأكاديمي 2002-2003م. ويتم إشراك الطلاب في الأساس للتدريب على مسئولية العمل الآثاري البحثي والإنقاذي أولا وتدريبهم على أنواعه ثانيا. كما استحدث قسم الآثار مقرر (العمل الميداني المتقدم) لطلاب المستوى الرابع ومقرر إدارة المصادر الثقافية والأثرية لطلاب المستوى الخامس. وذلك للمشاركة في أعمال القسم الميدانية البحثية الدائمة ومن ضمنها مشروع المحس الآثاري.

5. مساهمة المشروع في تدريب طلبة الدراسات العليا:

هنالك عدد مقدر من أساتذة الآثار بالجامعات السودانية المختلفة الذين أعدوا رسالاتهم لدرجة الماجستير و/أو الدكتوراه في إطار أعمال مشروع المحس الآثاري ونتائجه.

ثانياً: دور القسم في إنشاء كليات و أقسام الآثار الأخرى:

كان لا بد من إنشاء إدارات أخرى جديدة تساهم مع الإدارات العاملة في مجال الآثار والتراث (الإدارة العامة للآثار والمتاحف وقسم الآثار جامعة الخرطوم) في حفظ هذا الإرث العظيم وحمايته والتعريف به، فكان لا بد من إنشاء أقسام أخرى جديدة للآثار تعمل على تدريس الطلاب وتدريبهم ليكونوا مؤهلين وقادرين على حمل هذه المسئولية العظيمة من حفظ لهذا الإرث وحمايته. ومن هذه الكليات والأقسام نجد **كلية الآثار والتراث (كريمة)**، نشأت أول كلية للآثار في السودان في مدينة كريمة وهي تابعة لجامعة دنقلا، وفي البدء كانت تتبع لجامعة وادي النيل، ثم بعد ذلك حولت إلى كلية الآداب والدراسات الإنسانية، وضمت عددا من الأقسام من بينها قسم الآثار. بالإضافة إلى **قسم الآثار والمتاحف - جامعة شندي (شندي)، حيث** تم افتتاحه في العام 1995م ضمن أقسام كلية الآداب – جامعة شندي، يقوم بتدريس الطلاب وتدريبهم على العمل الميداني في كل المناطق الأثرية بالولاية وخارج الولاية، وقد اكتسب أهميته لوجوده في منطقة غنية بالتراث وتعدد المناطق الأثرية. وللقسم علاقات متميزة وبرامج مشتركة مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف، والمعاهد المتخصصة والبعثات الأجنبية العاملة في مجال التنقيب عن الآثار. كما ويشارك القسم في كل الأنشطة والفعاليات والمؤتمرات داخل السودان وخارجه. وللقسم عدة مشاريع مثل مشروع المسح الآثاري والاثنوجرافي والحفريات بغرب شندي (المتمة – قوز بره)، ومشروع التنقيب الآثاري في موقع الحماداب – مروي بكبوشية مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمعهد الألماني بجامعة هامبولدت. **أيضا هنالك معهد الدراسات المروية – جامعة شندي (شندي)**، افتتح عام 1999م، يركز المعهد على البحث الميداني، لكنه خاص بالدراسات العليا، ويركز كذلك على الدراسات المروية. و**مركز دراسات و أبحاث الآثار جامعة وادي**

النيل (الدامر)، وقد بدأ هذا المركز عام 1999م باعتباره متخصصا في الأبحاث الميدانية والعلوم ذات الصلة، إلى جانب دراسات الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه. ويخطط المركز لعدة مشاريع آثارية مشتركة. ومقره الآن بمدينة الدامر بولاية نهر النيل. إلى جانب **قسم الآثار- كلية الآداب جامعة بحري – جوبا سابقا (الخرطوم)، وقسم الآثار- كلية الآداب جامعة النيلين (الخرطوم)**، والذي أنشئ القسم في عام2008م وتم قبول الدفعة الأولى في العام 2009م. وقد كانت الرؤية العامة له هي تحديث طرق التدريس وتطويرها بما هو جديد في علم الآثار العالمي، وتكثيف الأعمال الميدانية حول المنطقة للكشف الآثاري وترجمةً العلم النظري إلى عملي تطبيقي، واستفادةً من المخزون الآثاري السوداني في ترقية السياحة والترويج لها. أما رسالة القسم فقد كانت المحافظة على الآثار وصيانتها وبث الوعي الآثاري في المجتمع بهدف تمتين الهوية الوطنية وتنظيم العمل الآثاري ليكون جسراً للتواصل مع العالم الخارجي. وللقسم عدة أهداف منها تخريج طلاب على مستوى عالٍ من المعرفة والخبرة في مجال علم الآثار وربط الدراسة النظرية بالعمل الميداني لربط المنهج بالنظرية في علم الآثار. والمشاركة في المؤتمرات والورش. بالإضافة إلى خلق علاقة بالأقسام المميزة عالمياً عن طريق الاشتراك في العمل الآثاري عبر مشاريع كبري تهتم بالكشف الآثاري، وكذلك عن طريق الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وغيرها من الأهداف.

ثالثاً: خدمة المجتمع:

لعب القسم أدوارا كثيرة لا تعد ولا تحصي في مجالات خدمة المجتمع – وهنالك جانب مهم في علم الآثار يعرف ب (علم الآثار والمجتمع) - فللقسم إسهامات كبيرة في شتي المجالات الخدمية، على سبيل المثال لا الحصر، الندوات والمحاضرات العامة والتي كانت من أولويات برامج العمل الميداني في المواقع الأثرية والقرى والمدن التي حولها، والتي تكون حول معرفة المواقع الأثرية ونتائج العمل الذي تم فيها، وأهميتها في نشر الوعي الأثري، ودور المجتمع المحلي في الحفاظ عليها وحمايتها باعتبارها ملك خاص بهم، وجزء أصيل منهم، وفي معرفة هويتهم وانتمائهم وحسهم الوطني، لذا كان لا بد من الاعتناء به وحفظه وحمايته للأجيال القادمة. إلى جانب برنامج (التنمية المستدامة) في توفير سبل عيش وكسب لبعض الفئات التي توجد في أو بالقرب أو حول المواقع الأثرية من خلال المشاركة في الأعمال الأثرية أو حراستها، أو توفير أماكن عمل مشغولات محلية وصناعات صغيرة كصناعة السلال والتحف والمشغولات اليدوية وغيرها، إلى جانب دعم المراكز الصحية والمستشفيات والمدارس وجميع المحال الخدمية في المجتمع المعني.

رابعاً: نشر الوعي الأثري:

من أكثر الأمور التي تؤرق أعضاء القسم هي عملية نشر الوعي الآثاري، لأنه سلاح ذو حدين، فمعرفة الآثار دون وعي مخاطرة لا يحمد عقباها، ويمكن أن تعرض الأثر إلى تلف أو ضياع وسرقة دون قصد

أو حتى عن قصد ودراية، وخير مثال لذلك ما يحدث الآن من عمليات تعدين عشوائي للذهب (الدهابة) من نهب وسرقة وتخريب ودمار للمواقع الأثرية المختلفة، فلا بد من توعية المجتمع بالآثار وأهميتها وأنها جزء أصيل من تراثنا وقيمنا، عن طريق المحاضرات والندوات المتخصصة والعامة، في المواقع الأثرية وفي القرى والمدن والأرياف، في الراديو والتلفاز، في الصحف والمجلات العلمية والثقافية والاجتماعية، العالمية والإقليمية والمحلية، وعلى وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى (Social Media)، كل ذلك من أجل زيادة الوعي الأثري ونشره.

وفي هذا السياق، فقد تحدث بروفيسور علي عثمان عن ظهور مدرستين وتطورهما في دراسة الآثار السودانية، الأولى هي مدرسة الشمال والتي اهتمت بدراسة الآثار التاريخية (أي آثار تاريخ السودان القديم من حوالي 300 ق.م إلى 400م) كما اهتمت بدراسة المعمار الديني في الفترة التاريخية والفترة المسيحية (500-1500م) ودراسة اللغات القديمة وخاصة اللغات المحلية (المروية والنوبية) إلى جانب المصرية القديمة (الهيروغليفية). المدرسة الثانية وهي المدرسة الأثرية التي نشأت وتطورت في وسط السودان أي في منطقة الخرطوم الحالية. وقد اهتمت بآثار فترة ما قبل التاريخ (30000-3000 ق.م) ثم آثار العصور الوسطي (500-1500م) وآثار الفترة الاسلامية الأولى، إلى جانب اهتمامها بالقضايا الأكاديمية والإدارية المتعلقة بالآثار السودانية. وكلا المدرستين ساهمتا في اكتشاف الآثار السودانية ودراستها ومعرفتها وإدارتها (وهي من أهم مراحل إدارة المصادر الثقافية). كما تم ختم تاريخ تطور العمل الآثاري في السودان بإنشاء الهيئة العامة للآثار والمتاحف الحالية، ومساهمتها في نشر الوعي الأثري. وتحدث بروفيسور علي عثمان عن الإدارة الأثرية الأخرى في السودان وهي قسم الآثار، وإسهامه الواضح في بحث إثراء الثقافة السودانية ودراستها ونشر الوعي الأثري، ويمكن القول بأنه نجح في ذلك ولكن ليس بالصورة الكاملة والمرجوة. عليه، فقد وضع بروفيسور علي عثمان عدة برامج عامة على المؤسسات الأثرية أن تقوم بتنفيذها مثل:

- بحث تاريخ الحضارة السودانية ودراستها.
- تدريب الكوادر المتخصصة والمساعدة لبحث تاريخ الحضارة السودانية ودراسته.
- المساهمة الفعالة في بحث الثقافة السودانية ودراستها وإثرائها ونشرها.
- نشر الوعي الأثري والحضاري والتاريخي والثقافي.

ولن يتحقق للمؤسسات الأثرية هذا الطموح حتى تواكب المستجدات في علم الآثار وعلم ودراسة تاريخ الحضارات، ويعتمد على أساس هذه المستجدات إعادة صياغة إدارتها وبرامجها. كما تحدث عن دور نشر الوعي الأثري وتحفيزه للشباب على الاقتراب من حقائق أمتهم التاريخية ومن أصولها وتجاربها القديمة

وبالتالي هذا يؤدي إلى توسيع مداركهم وإثراء ثقافتهم وتربيتهم وتوجيههم للاعتزاز بفخر أمتهم والتمسك بتقاليدها وإرثها وسلوكياتها، يؤدي كل ذلك إلى ارتقاء شعورهم الوطني والقومي وتمتين انتمائهم.

أيضا ذكر بروفيسور علي عثمان وسائل نشر الوعي الأثري مشيرا إلى أنها كثيرة ومتعددة، منها المتاحف العامة أو المتخصصة وإقامة المعارض وإنشاء الجمعيات الأثرية وجمعية أصدقاء الآثار وإقامة الندوات وحلقات النقاش واللقاءات المحلية والإقليمية والعالمية. بالإضافة إلى الوسائل المساعدة في نشر الوعي الآثاري مثل توفير الخرائط والكتيبات الخاصة بالمواقع الأثرية والمواصلات السهلة وتوفير الخدمات.

الخاتمة:

شكل تطور وازدهار علم إدارة المصادر الأثرية تقدما ملحوظا في حفظ الكثير من مواقع التراث الآثاري في البلاد وحمايته. ويعد السودان من أول هذه البلدان التي اهتمت بهذا العلم في الآونة الأخيرة، حيث يزخر البلد بكم هائل وضخم من التراث الآثاري، كان لا بد من حمايته والحفاظ عليه للأجيال القادمة.

ونجد الهيئة العامة للآثار والمتاحف هي الجهة الرئيسية والمسؤولة عن تلكم الآثار، ونتيجة للتطور الذي شهدته البلاد في الآونة الأخيرة كان لزاما على الهيئة العامة للآثار والمتاحف القيام بدورها المنوط بها في حفظ الإرث الآثاري وحمايته ضد عمليات الدمار والخراب الذي سيطالها إن لم تقم بالبحوث العلمية الصحيحة.

لم تكتف البلاد بالهيئة العامة للآثار والمتاحف في عملية حفظ و التراث الآثاري وحمايته، خاصة وأن السودان كما نعلم من أكبر الدول من حيث المساحة وثرائه الآثاري والتراثي الضخم. فكان لا بد من إنشاء جهات أخرى تعمل جنبا إلى جنب مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف لحفظ و هذا الإرث العظيم وحمايته. فنشأ قسم الآثار – جامعة الخرطوم هذا الصرح العظيم بوصفه إدارة ثانية في السودان تعمل جنبا إلى جنب مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف في حماية التراث الآثاري في البلاد وحفظه.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

- بروكهاردت، جون لويس، **رحلات في بلاد النوبة 1793-1817م**، ترجمة فؤاد اندوراس، القاهرة، 1959م.
- علي عثمان وأزهري مصطفى صادق، **الآثار والعمران القديم**، سلسلة تاريخ وتراث المحس، رقم (1)، 2005م.
- علي عثمان وعبد الرحمن إبراهيم، **التوزيع السكاني والعمراني في منطقة الشلال الثالث في العصر المسيحي (500-1500م)**، سلسلة تاريخ وتراث المحس، رقم (2)، 2007م.
- كباشي حسين قسيمة، **التجربة السودانية في إدارة التراث الثقافي**، الخرطوم، 2008م.
- سعيد، عبد الرحمن إبراهيم، **الآثار العثمانية في منطقة المحس**، رسالة ماجستير، قسم الآثار، جامعة الخرطوم، 2005م، منشورة.
- سعيد، عبد الرحمن إبراهيم، **آثار الاستيطان والعمران في منطقة الشلال الثالث في الفترة من 500-1500م**، رسالة دكتوراه، قسم الآثار، جامعة الخرطوم، غير منشورة.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

- Butler, W.B. (1987). Significance and other frustrations in the Cultural Resources Management Process. *American Antiquities*. 52. 820-829.
- Fagan, B.M. (1988). *In the Beginning. Introduction to Archaeology*. London.
- Kabbashi, H.G. (2002). *Cultural Resources Management, the case, the Fourth Cataract Region. Sudan*. The 10th International Conference of the Nubian Studies, Rome, September 9 -14.

ثالثا: أخرى

- مقابلة شخصية. بروفيسور علي عثمان محمد صالح، قسم الآثار، جامعة الخرطوم، 2004م.
- أرشيف مشروع المحس، قسم الآثار، جامعة الخرطوم، 2004م.
- أرشيف مشروع المحس، قسم الآثار، جامعة الخرطوم، 2003م.
- دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م.